# الحركة النقابية الجزائرية على نهج الثورة التحريرية 1951-1957م: "من التبعية والولاء إلى الحرّية والفداء".

د. محمد قنانش *

تمهيد: تحوّل الكفاح المسلح لدى الحركة النقابية الجزائرية إلى قناعة أساسية لاسترداد السيادة الوطنية، قناعة سياسية ومصيرية تعمقت في ضمير العمال والنقابيين الجزائريين استوحوها من نشاطهم النضالي وأدائهم السياسي في حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري.

لقد تبوأ الاتجاه الوطني الاستقلالي مكانة مرموقة في أوساط العمال، بفضل خطابه الواقعي وبرنامجه السياسي، وما تشبث النقابيين بنداء أول نوفمبر، وإسهامهم في الثورة، وانضواء العمال تحت وصاية الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلا دليل على إرادة قوية لتجسيد مشروع التحرّر الوطني.

**1- استعدادات النقابيين الجزائريين للكفاح المسلح:** إن التجارب النفسية والسياسية التي استمدّها النقابيون من نضالهم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية مكنتهم من فهم متغيّرات الحركة الوطنية الجزائرية، ولم تكن تلك التداعيات التي أنتجتها أزمة الحركة إبان سنتي 1953 و1954[*] عائقا في تجميد العمل النضالي، وإضعاف النشاط السياسي لدى النقابيين الجزائريين.

إن الاندماج الذي حصل على مستوى إستراتيجية الكفاح المطلبي بداية الخمسينيات أحدث نقلة نوعية عندما طوّرت النقابية الجزائرية أسلوب كفاحها الاجتماعي من رؤية اجتماعية إلى رؤية تحررية، ويكون النقابيون قد تحرّروا نهائيا من الوصاية النقابية الفرنسية من ناحية ، ونزعوا ستار الولاء والتبعية الحزبية لما عرف في صائفة 1954م بالحركة الوطنية الجزائرية من ناحية أخرى، وعلى إثر هذا التطور النوعي الذي حصل تحوّلت الأطر نقابية إلى نخبة سياسية سديدة الرأي وبعيدة النظر وعميقة التفكير، وأنجبت نقابيين منهم عيسات أيدير ورابح جرمان وعطا الله بن عيسى وعبان رمضان وبن يوسف بن خدة[1].

---

* – أستاذ محاضر ب في التاريخ الحديث والمعاصر– قسم التاريخ– جامعة جيلالي اليابس– سيدي بلعباس.

ترسّخت القناعة السياسية والمبدئية لدى النقابيين الجزائريين، وأصبحوا على أتم الاستعداد لترجمة المبادئ والقيم التحرّرية الاستقلالية على أرض الواقع، وأدرك العمال الجزائريون أن الاستعمار ماض في سياسته الرأسمالية الاستغلالية مستفيدا من مساندة الكونفيدراليات النقابية له، ومستغلا مواقف العصبة الكولونيالية الداعمة له.

لم تضع المنظومة الاستعمارية أبدا في اهتماماتها النهوض بالجانب الاجتماعي والاقتصادي في المناطق التي تحتلها وتتحكم في شؤونها فحسب بل كان انشغالها الأساسي نهب ثروات الشعوب واستغلال مواردها[2]، وكان من المستحيل أن تبقى الجزائر في نظر النقابيين الجزائريين تحت السيطرة الأجنبية الفرنسية وموجة الكفاح التحرّري المسلح قد عمّت سنة 1953م شمال إفريقيا، وبالأخص تونس والمغرب، اللتين انتفض شعبهما ضد الحماية الفرنسية الجائرة، ومن جانب آخر لا تقبل الحركة النقابية الجزائرية أن تظل البلاد خزانا من المواد الأولية مسخرا لتغطية متطلبات الصناعات الفرنسية[3].

يعتبر هذا الموقف ترجمة فعلية لرؤية براغماتية لأولئك المناضلين النقابيين الحاملين لمشروع تحرّري كثيرا ما حلموا به في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في انتظار الفرصة المناسبة لتجسيد الحلم العمالي على الميدان، والفرصة هنا يصنعها التاريخ باعتزاز ، تاريخ اندلاع الثورة لأن قيام معركة التحرير سيزيل بالفعل تلك الضوائق الاجتماعية والاقتصادية عن الفئات العمالية الجزائرية، لقد كان القطاع الاقتصادي في المجتمع الإسلامي المستعمر القطاع السرّي المغلق الذي لا يدخله الوطنيون إلا لأداء خدمات محدودة، والوطن في هذا القطاع كان الثروة والجهد البشري في العمل والعائد منه كان الفقر والمذلة على الوطنيين[4]، لذلك فإن السياسة الكولونيالية يحكمها في رأينا معياران، المعيار النفعي الذي لا يخرج عن نظريات توماس هوبز، الذي يعكس منطق الاستغلال، ويعتمد عليه الريع الرأسمالي في تنمية التراكم البورجوازي، ويحقق منافع الكولونيالية الأوربية[5]، أما المعيار الآخر فإنه يستند على منطق التقسيم عند هيجل ونيتشه، ويتجلى في تكريس التناقض الاجتماعي بين أفراد مجتمع المستعمرة، بمعنى أن الإدارة الحاكمة تخضع لإرادة الكولون لتشكل نسيجا اجتماعيا قائما على تمييز عنصري مبني على أساس هرمي على قمّته طبقة الكولون وفي قاعدته الأهالي[6].

إن الآليات والميكانزمات التي تحكم الرأسمالية الاستعمارية الاستغلالية في الجزائر وغيرها من المستعمرات الفرنسية قد أدركها النقابيون الجزائريون بحكم نضالهم الطويل في النقابات

الفرنسية ونشاطهم الحثيث في الأحزاب اليسارية الفرنسية كالحزب الشيوعي الفرنسي أو في الأحزاب الوطنية التي من ضمنها الحزب الشيوعي الجزائري والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وبخاصة منها حركة انتصار الحريات الديمقراطية حاملة مبدأ الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، وقد خلق هذا الإدراك وعيا ثوريا جاهزا لاحتضان الثورة التحريرية إلى جانب بقية شرائح المجتمع.

ولكن القيادة الثورية المشرفة والمسيرة للكفاح المسلح المتمثلة في جبهة التحرير الوطني كانت قيادة ذكية ذات إستراتيجية نضالية وفلسفة تحرّرية عبرت من خلالها على مدى النضج السياسي الفعال للحرية، والفكر التحرّري الميال إلى التضحية، لقد تجسد هذا الشعور الوطني الفياض في وثيقة أول نوفمبر 1954م التي هي ميثاق الثورة وفلسفتها الوطنية التحرّرية الاستقلالية؛ فالعمال والنقابيون الجزائريون كانوا على أتم الاستعداد للمشاركة في الثورة على أساس أن مصالي الحاج- رغم الخلاف والانشقاق والتصدّع الذي لحق بحزبه العتيد، وتأسيس فيما بعد الحركة الوطنية الجزائرية- ظلّ الزعيم الوطني الوفي لإشعال فتيل الثورة المسلحة[7].

تعدّ مشاركة العمال في حركة انتصار الحريات الديمقراطية إعدادا للمسيرة الوطنية المسلحة، وتجسدت تلك المشاركة في الأطر النقابية التي كانت تجمع بين العمل الحزبي والعمل المطلبي بغرض تحضير القوى العاملة الجزائرية لمواكبة التغيير والسعي في اتجاه الثورة التحريرية.

شاركت الأطر النقابية والنخبة السياسية في كل مؤتمرات حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأثبتت وجودها خلال المرحلة ما بين 1951م إلى 1953م، ونخص بالذكر رابح جرمان وعيسات أيدير، وكانت الحصيلة من هذه المؤتمرات تبلور جدلية التحرّك من أجل الاستعداد للمقاومة المسلحة، لأن التجارب السابقة انتهت إلى الطريق المسدود، وأن العمل الثوري لا رجعة عنه[8].

التزمت فئات المجتمع الجزائري بضرورة تجديد المقاومة المسلحة، وهي دلالة تحمل في عمقها التاريخي وتطوّرها الاجتماعي انسجام الشرائح الاجتماعية مع التحوّلات الإيجابية للحركة الوطنية لاسيما فيما يتعلق بتطوّر التيار الاستقلالي الذي تبلورت ملامحه، وبرزت معالمه في نشوء خيارات وطنية تدعو بالضرورة إلى الكفاح المسلح، وذلك من خلال طرح موضوع الثورة على المستعمر، وأصبحت عناصر الحركة الوطنية على قناعة تامة في اجتماع "لجنة 22" الذي انعقد بحي المدنية بمدينة الجزائر في 21 جويلية 1954م، وبعد تأسيسها في 23

مارس 1954م التزمت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالموضوع، وتعهد أعضاؤها بتنفيذ قرار الثورة، وانتقلت عملية التنفيذ الفعلي إلى قيادة جبهة التحرير الوطني.

كلّما تمسّكت الحركة العمالية بمبدأ الحرية والعدالة الاجتماعية كلّما حرصت سياسة المستعمر على إبقاء فئات المجتمع الأهلي في صراع طبقي بين أقلية أوربية متسلطة تتحكم في وسائل الإنتاج والتصدير، وشريحة اجتماعية واسعة تشكل أغلبية المجتمع تئن تحت وطأة الاستبداد والاستغلال، ولذلك لم يتقبل العمال الجزائريون هذا الوضع، وعبروا عن موقفهم من خلال نشاطهم المطلبي في النقابات الفرنسية، وقدّموا عرائض للاتحاد العام للنقابات الجزائرية[9]، وفي نفس الوقت عمل الاستعمار على تكوين طبقة من المستغلين الجزائريين تهدف إلى تهدئة الجو وإبقائه لصالح شلة من المعمرين من جهة، وإلى ابتزاز خيرات الأهالي للعيش في بحبوحة من جهة أخرى[10]، ورفض النقابيون سياسة التمييز وكل آليات تفكيك المجتمع الجزائري، وحاولوا بإصرار تغيير الوضع بالكفاح المسلح، كما تمسّكت الجماهير الكادحة بالشعارات الواقعية المنبثقة من وعيها التحرّري ونضجها السياسي، وبدأت تترقب الفرصة التاريخية لتحقيق حلم العمال والنقابيين الجزائريين.

2- استجابة القاعدة النقابية لنداء أول نوفمبر 1954م: لقد ألهمت ثورة التحرير الجماهير التواقة إلى الكرامة التي كثيرا ما انتظرت الفرصة لتصنع من كفاحها معلمة ومن تضحياتها ملحمة، واستجابت القاعدة النقابية لنداء الثورة كواجب وطني ومبدأ أخلاقي ومطلب نقابي، لأن النقابيين الجزائريين اقتنعوا انطلاقا من نضالاتهم داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية أن كرامة العمال وسيادة الوطن لا تتحقق إلا بواسطة الكفاح المسلح، وأنّ الاستعمار هو عدو لنا، ولذا يجب على كل الجزائريين من فلاحين وعمال وتجّار، نساء وطلبة ومثقفين، أن يتحلوا بالوحدة والتماسك من أجل المقاومة والتحرّر[11]، ومن هنا تعدّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية الاتجاه الوطني الوحيد المؤسّس لروح المقاومة المسلحة من أجل انتزاع السيادة، وقد استلهمت الحركة منابع التحرر من مبادئ حزب الشعب الجزائري سليل نجم شمال إفريقيا، وظلت الحركة ملتزمة بالنهج الاستقلالي إلى قيام حرب التحرير.

نهلت القاعدة النقابية القيم التحررية من التيار الوطني الاستقلالي الذي نشأت في أحضانه وناضلت تحت ظلاله، واتخذت تلك المبادئ عقيدة ومطلبا لاسترجاع كرامة الجزائر، وتبنت الأطر النقابية القيم التحررية منهاجا وعملا من أمثال عيسات أيدير ورابح جرمان

وعطا الله بن عيسى وعز الدين موجي وغيرهم، الذين استطاعوا بحزم أن يعمّقوا تلك المثل التحررية في وجدان المناضلين النقابيين المنضوين تحت لواء حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ودأبت الحركة على رأيها السديد وظلت وفية لمبدأ الاستقلال الكامل، في حين انصبت جهود الإصلاحيين داخل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على الاستقلال المرحلي[12].

صدر بيان الثورة في أول نوفمبر 1954م، معلنا نهاية مراحل المساومة والترقب مع المحتل، ومقرّرا اندلاع ثورة التحرير بعد طول انتظار وجور استعمار، ويعتبر نداء أول نوفمبر بحق الوثيقة التاريخية والرسمية للثورة التحريرية تم فيها الإعلان عن شرعية الكفاح المسلح فيما يخص الأسباب والأهداف والبعد القومي والإقليمي والدولي للثورة التحريرية المباركة، وكانت استجابة القاعدة النقابية لنداء الكفاح، استجابة تلقائية طوعية، تمثل في حدّ ذاتها قطاعا من شرائح المجتمع الجزائري، كما أن هذه الاستجابة تدلّ أيضا على تجاوب الحركة النقابية الجزائرية مع حرب التحرير الوطنية، وإبراز مشاركتها إلى جانب أطياف الشعب الجزائري في صناعة ملحمة التحرّر والاستقلال التي تمثل الغاية العظمى لمسار الحركة الوطنية الجزائرية.

لقد وحّد بيان الثورة المسلحة فئات الشعب الجزائري من العامل إلى الفلاح إلى الشباب، وكل شرائح المجتمع رجالا ونساء، الذين يؤمنون بقضية الحرية وتقرير المصير كحق فطري وطبيعي لكل الشعوب المضطهدة في إفريقيا وسائر بقاع المعمورة، حيث تغتصب الحرية وتستعبد البشرية وتضطهد كرامة الإنسانية[13].

اكتشف النقابيون الجزائريون القيمة التحررية للثورة المسلحة انطلاقا من مضمون هذه الوثيقة التاريخية، واعتزازا بالقيمة التاريخية لبيان أول نوفمبر نقتبس بعض المحطات الهامة منه: "نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري، انسجاما مع المبادئ الثورية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا"[14]، انطلاقا من هذه المقتطفات يبدو للمرء أن التجاوب مع الثورة ومواكبة مراحلها مسؤولية وطنية تعني المجتمع الجزائري بما في ذلك النقابيين الجزائريين، فهي رسالة عملية استوعبتها الأطر النقابية والقاعدة العمالية بالانضمام إلى الكفاح المسلح.

يبدو واضحا أن النقابيين الذين لبّوا نداء الثورة بتلقائية وقناعة هم النقابيون المناضلون في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذين التزموا بتوجيهات قياداتهم وتوجيهات جبهة

التحرير الوطني، أما النقابيين الذين ظلوا تحت وصاية الاتحاد العام للنقابات الجزائرية، شأنهم شأن الأحزاب المترقبة لما سيؤول إليه الوضع بعد شهور أو سنوات[15].

اندلعت الثورة التحريرية فاستجاب لها العمال والنقابيون، مما عرض الكثير منهم إلى التضييق والاعتقال، وفي عشية أول نوفمبر 1954م تم اعتقال كل النقابيين المسجلين في مكاتب الشرطة[16]، وبدأ رصيد الثورة يقوى تدريجيا، وانطلق سيلها بحكمة يتغلغل في شعور العمال والنقابيين وفئات المجتمع الجزائري الذين اختاروا الكفاح مخرجا والتضحية مسلكا، في الأيام الأولى من شهر نوفمبر 1954م صرّح النقابي مولود قايد قائلا: "إن الكفاح الذي يجمعنا اليوم يقتضي منا جميعا أن نوحّد صفنا تحت راية جبهة التحرير الوطني من أجل تجسيد آفاق الثورة"[17].

لقد أدركت الحركة النقابية كل الإدراك أهمية بيان أول نوفمبر الذي من خلاله اكتست الثورة التحريرية قيمتها الوطنية والحضارية؛ فالمبادئ التي نص عليها البيان تعكس بكل تجرّد ووضوح البعد الحضاري لمستقبل الدولة الجزائرية المتجدّدة، وانبثقت من بيان أول نوفمبر مبادئ الثورة الجزائرية التي ركزت على الجمهورية والحريات الديمقراطية كأسلوب ونظام للحكم والعدالة الاجتماعية ومبادئ الإسلام كإطار للدولة والسيادة المطلقة للدولة والأمة، والانتماء الأمازيغي العربي الإسلامي للشعب الجزائري[18]، وعلى هذا لأساس يكون الجزائريون بمختلف شرائحهم الاجتماعية ومشاربهم الفكرية قد برهنوا عن سلوكهم الوطني، وعمق إيمانهم بالمسيرة التحرّرية لبناء جزائر حرّة معفاة من أية تبعية أجنبية، إن سمو السلوك الإنساني يحقق للشعوب النمو التاريخي باتباع النصوص التي ترسخ ذلك السلوك في وجدان المجتمع[19]؛ فالأبعاد الحضارية في هذا المجال بالذات يكمن وزنها في محتوي الوثيقة التاريخية التي جاء بها نداء الفاتح نوفمبر، والتي تعتبر في نظرنا مصدرا للهوية الوطنية وتعميقا لتوجهات الدولة الجزائرية المستقلة.

زكّى النقابيون الجزائريون بإرادتهم وشجاعتهم وبدمائهم الطاهرة المسيرة الثورية منهم عيسات أيدير ورابح جرمان ومحمد دراريي ودكار رحمون وأحمد غرمول وبن ذهيبة بن عياد، جميعهم سقطوا في ميدان الشرف والتضحية، وانضموا إلى قوافل شهداء الحركة النقابية الجزائرية[20].

تضاعفت قوة الثورة بفضل الخطاب الإيديولوجي الواقعي الذي ضمنه بيان نوفمبر، وازدادت شعبيتها وقويت شوكتها الأمر الذي أدى إلى إثارة غضب المستعمر فسارع إلى الرد بلا ضمير على صناع الكفاح وفئات الشعب الثائر، مستخدما كل أساليب الترهيب والتضليل للنيل من مكانة الثورة وأبطالها، ويؤكد ذلك تصريح وزير الداخلية فرانسوا ميتران يوم 7 نوفمبر 1954م بقوله: "الجزائر هي فرنسا، ولا تعترف فرنسا بأية سلطة غير سلطة الدولة الفرنسية[21].

اللافت للنظر أن مشروع الثورة ومسؤولية تفجيرها لم يكن في حدّ ذاته حكرا على جبهة التحرير الوطني، وإنما هو حصيلة جهود قامت بها عناصر الحركة الوطنية منذ تأسيس المنظمة الخاصة، بدليل أن مصالي الحاج كان من دُعاة قيام الثورة ولم يكن ضدّها، ويؤكد ذلك حين قرّر أن بداية الثورة ستكون على أبعد تقدير يوم 15 نوفمبر 1954م[22]، وهي نفس الشهادة التي أدلى لنا بها محمد قنـــانش المناضل والباحث في تاريخ الحركة الوطنية في الملتقى الدولي الأول المنعقد في تلمسان يومي 29 و30 مارس 2000م.

3- العمال الجزائريون يصعّدون من لهيب الثورة: تصدّر العمال الجزائريون الكفاح المسلح منذ بداية الثورة كبقية الفئات الاجتماعية الأخرى الغيورة على الوطن؛ فمنهم من اختار العمل المسلح إلى جانب جيش التحرير الوطني في ميادين القتال وفي تنفيذ العمليات الفدائية، وقام البعض الآخر بالعمل السياسي المبني على التوعية والتحسيس لإحباط مناورات التضليل الاستعمارية، حيث خصّ هذا النشاط الأطر النقابية الجزائرية كعيسات أيدير ومحمد دراريي وعبّان رمضان وغيرهم من الوطنيين.

اندلعت الثورة الجزائرية ضد الاحتلال والاستيطان الفرنسي في خريف سنة 1954م، واضعة لنفسها إستراتيجية محكمة تستند على تنظيم عمودي مبني في الأساس على سلطة جماعية تسير النشاط الثوري بقيادة جبهة التحرير الوطني، الغرض منه توحيد الرؤى والمواقف تفاديا لأي انزلاق أو انحراف قد يكون من شأنه عرقلة مجرى الكفاح الوطني، وتنظيم أفقي اقتضى تقسيم البلاد إلى خمس ولايات حربية، على رأس كل ولاية قائد عسكري برتبة عقيد، ويرمي هذا التخطيط إلى إضفاء الشمولية اللازمة والتغطية الجغرافية الممكنة لتسيير العمليات ومراقبة تطوّر الأحداث.

من هنا تمت عملية تعيين المسؤولين الولائيين على النحو الآتي: [23]

| الولايات بالترتيب | القيادة | النيابة | المساحة |
|---|---|---|---|
| 1- أوراس / نمامشة | مصطفى بن بوالعيد | بشير شيهاني | % 15 |
| 2- القطاع القسنطيني | ديدوش مراد | زيغوت يوسف | % 15 |
| 3 - منطقة القبائل | كريم بلقاسم | عمر أوعمران | % 10 |
| 4 - منطقة الجزائر | رابح بيطاط | سويداني بوجمعة | % 5 |
| 5 - منطقة وهران | العربي بن مهيدي | عبدالحفيظ بوصوف | % 25 |
| 6 - الصحراء | سي الحواس | العقيد لطفي بودغن | % 30 |

إن تردّي الأوضاع في الجزائر، والتي لم يقو على تحمّل المزيد منها أحد، لأن الفقر والجهل والبطالة والاستبداد والاستغلال كانت كلّها عواقب ألحقها النظام الاستعماري المتسلط بالسكان الأصليين ليضعهم في آخر السلّم الاجتماعي، في حين شجع المستوطنين على الاستقرار والإنتاج والابتكار على حساب الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها المستعمرة، وظلّ العمال الجزائريون في المناجم والمخازن والمزارع والموانئ مجرّد شرائح اجتماعية مهضومة الحقوق؛ فهم للابتزاز كمائن وللفقر مواطن وللظلم رهائن.

حرّك الشعور الوطني التحرّري الضمير القومي لدى العمال الجزائريين الذين لاحظوا دور الاتحادات النقابية في دعم مسيرة الكفاح المسلح الذي اندلع سنة 1953م في تونس والمغرب الأقصى، فيما يخص الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد التونسي للشغل إلى غاية استقلال البلدين عن الحماية الفرنسية سنة 1956م[24].

فالمميزات التي تحظى بها الحركة العمالية الجزائرية ألهمتها أن تمضي في اتجاه الثورة المسلحة، وتقتنع بحتمية تحرير الوطن، وما طبيعة النقابية الجزائرية إلا مرآة عاكسة للرؤى الإيديولوجية والنضالية التي توصف بها الحركة العمالية.

كان عيسات إيدير زعيما نقابيا يعمل في ورشة الطيران، معروف بانضباطه وعمق تفكيره ويقظة شعوره وصلابة مواقفه وقوة صموده ، وسداد رأيه وبعد نظره[25]، كل هذه الخصال والقيم الذاتية والنفسية والأخلاقية جعلت من الرجل وأمثاله ذخرا للحركة العمالية، ورمزا من رموز النقابة الجزائرية، كما يمثل عيسات أيدير وغيره مدرسة عمالية أنجبت أطر نقابية تدعّمت بها المسيرة التحرّرية، وتبوأت مكانتها في الثورة التحريرية المجيدة.

الحركة النقابية الجزائرية هي التيار الوطني الوحيد الذي استطاع أن يتجاوز حدود العرقية والجهوية، ويترفع عن التفرقة الإثنية، وهذه المقوّمات التي يمتاز بها جعلت الحركة

النقابية تنجح في توسيع قاعدة الانخراط في تنظيماتها، وبالتالي فالحركة العمالية هي المدرسة التقدمية التي تخرّج منها القادة الوطنيين الذين كان لهم السبق في ثورة نوفمبر 1954م[26].

تجند العمال في حرب التحرير إلى جانب المجاهدين وكل فئات المجتمع ليشاركوا في العمليات العسكرية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م، والأيام الأولى التي تلت انطلاقة الثورة التحريرية، حيث جاس الثوار خلال الثكنات والمراكز الاقتصادية المهمة في الأوراس، وقاموا في باتنة بالهجوم على ثكنتين، وقتلوا حارسين وفي أريس، وبعد فك الحصار المضروب عليهم تمركز الثوار بفم الطوب أسبوعا، وحاصروا مخفر الدرك لمدة أسبوع، وفي خنشلة تم تدمير محوّل كهربائي، واحتلوا محافظة الشرطة وجرّدوا رجال الشرطة من أسلحتهم، وفي بسكرة تمت مهاجمة محطة القطار ومكتب البريد والمولد الرئيسي للطاقة الكهربائية والثكنة العسكرية ومحافظة الشرطة[27].

وفي القطاع القسنطيني انقض المجاهدون بالخروب على حارس المخزن الرئيسي للبنزين التابع للجيش، وهاجموا مخفر الدرك، وأضرموا النيران في بعض مزارع المعمرين؛ فألحقوا بها خسائر مادية معتبرة، وفي منطقة القبائل اعتصم المتطوعون من العمال والتجار والفلاحين وغيرهم بمرتفعات جرجرة تأهبا للانتفاضة، وتدربوا على حرب العصابات، وقام الثوار بمهاجمة مخفر الدرك، وأحرقوا مخزنا لجمع الفلين بمدينة عزازقة، وفي ذراع الميزان تم قطع الأسلاك الهاتفية، فانقطعت الاتصالات بين تيزي وزو والعاصمة[28].

وفي منطقة الجزائر وضواحيها أيقظت طلقات البنادق ودوي المتفجرات سكان العاصمة ونواحيها، حيث هاجم الثوار خمسة مراكز حساسة تمثلت في مقر الإذاعة ومعمل الغاز ومخازن الوقود والمركز الهاتفي ومخزن الفلين بحسين داي، وفي بوفاريك دمروا مخزن تعاونية الحوامض، واجتاحوا مؤسسة الاحتياط العام للعتاد، وغنموا كمية من الأسلحة، وخرّبوا مصنع الورق بابا علي، وداهموا عدة ثكنات بالبليدة، وغنموا أسلحة مختلفة، ونسفوا ثلاثة جسور بينها وبين العاصمة، وفي القطاع الوهراني عزّز الثوار وجودهم برمضان بن عبد المالك بمهاجمة عدة مزارع، وحاولوا تدمير محول كهربائي، ووضعوا حواجز على السكة الحديدية بين وهران وعين تموشنت[29].

فاجأت انطلاقة أول نوفمبر السلطات الكولونيالية، وزادها غضبا وتوترا التفاف الشعب حول ثورته، ومغادرة العمال مناصب عملهم لينضموا إلى صفوف المتطوعين لدعم الكفاح

المسلح، ونتيجة للتطوّر الخطير الذي آلت إليه الأوضاع في نظر الاحتلال قامت الحكومة العامة والسلطات العسكرية الاستعمارية بتنفيذ سلسلة من العقوبات، وشنّ عدّة عمليات للنيل من جيش التحرير وترهيب الثوار الجزائريين، وفي اليوم الثاني من نوفمبر 1954 تم توقيف مناضلي ومسيري حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وصرّح فرنسوا ميتران بقوله: "الجزائر هي فرنسا من الفلاندر إلى الكونغو، قانون واحد، وطن واحد، برلمان واحد، إن الدستور هو إرادتنا والتفاوض الوحيد هي الحرب"[30].

في هذا الشأن بالذات أصدرت سلطات المستعمر يوم 5 نوفمبر 1954م قرار حلّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتوقيف مناضلي اللجنة الثورية للوحدة والعمل في عمالة وهران ومنطقة باتنة، وفي 12 نوفمبر انطلقت العمليات العسكرية الفرنسية باستعمال سلاح الطيران، وفي 26 من الشهر نفسه، قام الجيش الاستعماري بتمشيط واسع لمنطقة الأوراس، وعند نهاية شهر نوفمبر بلغت الحصيلة 1200 معتقلا و42 شهيدا[31].

تفاعل العمال الجزائريون بعزيمة قوية مع ثورة نوفمبر إلى جانب سائر فئات الشعب، وأصبحوا جنبا إلى جنب مع الثوار والمجاهدين في مسرح العمليات، في الأوراس والقبائل، وأصبح صدى الكفاح يدوي من وهران ومغنية إلى خنشلة وسوق اهراس وقسنطينة وقالمة وباتنة، ورغم تلك التطورات والبطولات التي حققتها الثورة في بداية انطلاقتها والتفاف الشعب حولها بقيت الأحزاب والهيئات الوطنية بدون تحرّك يذكر، واكتفت بالتعليق فقط، وأول البلاغات الصادرة عن صحافة الأحزاب بعد الفاتح نوفمبر ركزت في مجملها على أن ما يجري في الجزائر مجرد أحداث، وجاء أول رد فعل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وصدر في جريدته "الجمهورية الجزائرية " التي وصفت الوضع بالحوادث الخطيرة[32]، وصدر تعليق عن المصاليين في جريدهم "الجزائر الحرة" يقول: "إنها مجرد حوادث مماثلة لحوادث تونس والمغرب[33]، في حين وصفت جريدة الحزب الشيوعي الجزائري "الجزائر الجمهورية" الوضع الملتهب بمجرد حوادث لا غير[34]، أما رد فعل النقابات فقد أصدر الاتحاد العام للنقابات الجزائرية بشأن الأحداث موقفه المماثل لموقف الشيوعيين، واكتفى بتقييم الوضع بمجرد أحداث[34].

وكأن تلك المواقف المترددة والمشككة في مصداقية كفاح وشرعية ثورة شعب وعدالة قضية مكنت سلطات المستعمر في اعتقادنا، أن تقتنع أكثر فأكثر بأن ما يحدث في الجزائر لا

يخرج عن دائرة التمرّد والعصيان لذلك حاول الاستعمار رفع درجة القمع والاضطهاد بشتى الوسائل لإخماد الثورة في مهدها قبل عنفوانها، وعلى هذا الأساس قامت قوات العدو في 19 يناير 1955م بمحاصرة منطقة الأوراس مستعملة سلاح المشاة والمدرعات والطيران، وخضعت منطقة الشلف في 20 جوان لعملية تمشيط واسعة مدة ثمانية أيام قام بها المظليون المدعومون بسلاح الطيران[35].

بالموازاة مع ذلك، وبعد إقرار حالة الطوارئ في الجزائر يوم 3 أفريل 1955م أضحى التعذيب أداة حرب مؤسساتية بعد أن كان يمارس بطرق غير رسمية[36]، ولكن سياسة البطش والترهيب الرامية إلى إجهاض صوت الأحرار، وقمع إرادة العمال والثوار، تلقت مقاومة سياسية وفكرية فضحت حماقاتها ووحشيتها، وبداية من شهر يناير 1955م كشفت الصحافة الفرنسية مشاهد القمع والتعذيب واصفة منفذيها بجلادي هتلر[37].

ولكن الجبهة الاجتماعية التي نتجت عن ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومؤازرته للكفاح المسلح أعطت دورا حيويا وفعالا للعمال والنقابيين الجزائريين، وزودتهم تلك الحيوية بدعم أكثر لقدرات الثورة التحريرية المظفرة، وهذا ما ستؤكده العمليات البطولية، وستثبته الإضرابات العمالية خلال سنة الحسم 1956م التاريخية.

**1- دور النقابيين الجزائريين في توسيع نطاق الثورة:** لم تتمكن السلطة الفرنسية من وضع حدّ سريع للثورة، وما كان يعرف لديها ولدى غيرها بتمرّد وعصيان بات اليوم وبدون منازع ثورة شعبية تحرّرية، وقد أطلقت الصحافة الاستعمارية سيلا من النعوت القذرة على الثورة الجزائرية واصفة وضع الشعب الثائر بالعمل بالإرهابي، الخارجون عن القانون، المؤامرة الخارجية[38]، وباتت تلك الأحكام ضربا من ضروب الأوهام التي لا أساس لها في الأفهام، وكأنّ الاستعمار لم يستيقظ من المنام، وما تزال تراوده الأماني والأحلام، من جهة أخرى حاولت الجهات الرسمية من الحكومة الفرنسية وعلى رأسها منداس فرانس الذي فضل السير في اتجاه المغالطة والتضليل للرأي العام الفرنسي والدولي، مصرحا يوم 12 نوفمبر 1954م أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بقوله: "لا مجال للتساهل حينما يكون الأمر متعلّقا بالدفاع عن السلم الداخلي للأمة الفرنسية وعن وحدة وتكامل الجمهورية"[39]، ويبدو أن منداس فرانس ما يزال في عهد جول فيري يروّج لفكرة الإمبراطورية الفرنسية الخالدة في شمال إفريقيا.

مرّت سنة كاملة على اندلاع ثورة نوفمبر، ومضى طريق الكفاح المسلح إلى الأمام بدون رجعة، والظاهر أن بعض الجهات الجزائرية ما فتئت متمسكة بهذا الطرح الكولونيالي، ويتعلق الأمر بالاتحاد العام للنقابات الجزائرية المدعوم من قبل عناصر الحزب الشيوعي الجزائري ومواقف الحزب الشيوعي الفرنسي، ونظرا لنفوذه الكبير في بعض القطاعات، وتأثيره القوي على النقابات العمالية تمكن الحزب الشيوعي الجزائري من تحريك العمال لمواصلة كفاحهم الاجتماعي، محاولا عزل الحركة العمالية الجزائرية عن مجريات الثورة التحريرية، وحريصا على صرف نظر البروليتاريا عن مشاركتها في عملية تجسيد المشروع الثوري التحرّري الذي تقود مسيرته جبهة التحرير الوطني تماشيا مع هذه المواقف، أصدرت الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة بيانا لها مطلع شهر مارس 1955م أكدت فيه بالقول: "من واجبنا نحن النقابيون أن نعمل ونوحد صفنا من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والمعيشي للفئات العمالية، ولذا فإننا نحرص كل الحرص على متابعة ظروف العمل ونظام الأجور وتحسين الوضع المهني والمعيشي للعمال[40]، ومن هذا المنطلق يعدّ القطاع المنجمي ورشة مناسبة وأرضية خصبة للنفوذ الشيوعي، حيث هدّد عمال منجم بني صاف ومنجم جبل الهواورية (كامراطا) بشن إضراب يوم 5 ديسمبر 1955م كموقف احتجاجي ضد تعسف إدارة شركة موكطا الحديد التي رفضت حسب تقرير الجمعية العامة رفع الأجور وتوظيف أبناء المتقاعدين وموضوع العلاوات والمنح العائلية[41].

تعكس هذه المواقف إصرار التيار الشيوعي على رفضه للثورة التحريرية واعتبارها حدثا عابرا، وفي نفس الوقت المحافظة على إيديولوجية الكفاح الاجتماعي في إطار استمرار السيادة الفرنسية في البلاد، وهذا الموقف عبر عنه صراحة الشيوعيون الجزائريون في بداية ثورة فاتح نوفمبر عندما أدانوا عمليات القمع الاستعماري، وحكموا على الثورة بأنها مؤامرة ومغامرة نوفمبر لا تتماشى مع استراتيجيتهم[42].

بصمود وثبات استطاعت الثورة الجزائرية بإخلاص أبنائها أن تشق مرحلة حاسمة بين سنتي 1955 و1956م، التي وقع خلالها حدثان تاريخيان: الأول هو الهجوم التاريخي على الشمال القسنطيني في العشرين من أوت 1955م بقيادة الزعيم زيغود يوسف، واستهدف الهجوم توسيع العمليات العسكرية لتطال مدن هامة كسكيكدة القل وميلة وقسنطينة انتقاما للمجازر التي اقترفتها قوات المظليين في حق المدنيين بقيادة جيل (GILLE)

ودوكورنو(DUCOURNEAU) في المنطقة[43]، وتوّج الهجوم على الشمال القسنطيني بفك الحصار على الأوراس، وإثبات قوة الثورة وشموليتها من جهة، والتأثير على التيارات الوطنية المتردّدة لتلتحق بالركب الثوري من جهة أخرى، أما الحدث الثاني فيتعلق بانعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م الذي أعطى نفسا جديدا لحرب التحرير.

شهدت المسيرة الوطنية المسلحة خلال هذه المرحلة ما بين 1955 و1956م تطوّرات كبيرة في غاية الأهمية، لأنه تم فيها انتكاسة الجيش الاستعماري في القضاء على الثورة، واتساع شموليتها زاد في تشتيت قوات العدو بعد ظهور الولاية السادسة بالصحراء، وتأثرت الحركة العمالية بهذه التطورات الحاسمة؛ فكان لا بد على النقابيين الجزائريين أن يركبوا موجة التاريخ ليصنعوا ملحمة الكفاح مع بقية الشرائح الاجتماعية.

لقد تأثر النقابيون بالمناخ السياسي والاجتماعي والثقافي الذي رافق اندلاع الثورة، وأصبح لزاما على الجبهة الاجتماعية أن تتفاعل مع الجزائر الثائرة، لقد ساهم المسرح الوطني في تفعيل وتنوير الرأي العام ليواكب الثورة، وكان له الدور الفعال في إيقاظ الضمير الوطني الحر لدى العمال والنقابيين الجزائريين والطلبة والتجار والفلاحين وغيرهم من القوى الاجتماعية الحية في البلاد. تجند المسرح في هذا الظرف لخدمة القضية الوطنية، وساهم في تعبئة الجماهير الكادحة بالقيم الوطنية لتنساق طواعية وبارتياح في مهب الكفاح، وفي هذا الصدد أصدر مصطفى الأشرف في شهر ديسمبر 1954م مسرحية عنوانها "الحاجز الأخير" تتحدث عن الشعب المكافح للاستعمار، ونشر عبد الله الركيبي خلال الثورة رواية بعنوان "مصرع الطغاة" تتعرض إلى قضايا الوطن والشعب المقاوم[44].

تحرّكت الجبهة الاجتماعية لتضغط أكثر على السياسة الاستعمارية وترفع من معنويات الشعب المقاوم، وتبرهن أن الحركة الاحتجاجية التي تدعو إليها النقابية الجزائرية تمثل سلاحا ناجعا وفعالا لضرب مصالح الكولونيالية الرأسمالية الفرنسية في الجزائر المكافحة، وأخذ التجار المبادرة عن جدّ وروية وقاموا بإضرابهم سنة 1955م خلال يومي 5 جويلية و20 سبتمبر بمدينة الجزائر بهدف شلّ النشاط الاقتصادي للاستعمار الجائر[45]، وعلى هذا الأساس بدأ العمل النقابي كسلاح احتجاجي يوجه نشاط التجار نحو القضية الوطنية.

بدأت تتجلى أهمية القوى الاجتماعية في دعم مسار الثورة مما جلب أنظار القيادة الثورية إلى التفكير في تشكيل جبهة اجتماعية تتقوى بها شوكة الثورة، ولهذا الغرض فكرت جبهة

التحرير الوطني منذ البداية في بسط نفوذها على الأوساط الطلابية والنقابية والتجارية، وتشجيعها على تأسيس تنظيمات خاصة، فظهر الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956م، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955م والاتحاد العام للتجار الجزائريين في سبتمبر 1956م[46].

وهكذا بدأت ملامح الحركة الاجتماعية تطبع النشاط الثوري من خلال اهتمام جبهة التحرير الوطني بضرورة إقحام فعاليات الجبهة الاجتماعية في العمل الثوري كاستراتيجية عملية تزيد من الضغط العملي على الوجود الاستعماري، ومن هنا يظهر جليا دور الحركة النقابية الجزائرية كسند عمالي وشعبي، يرفع نشاطها الاحتجاجي من قيمة ومكانة العمل التحرري وبالتالي يزيد في توسيع الكفاح المسلح ويدفعه نحو الاتجاه الصحيح.

استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يكون رافدا من روافد العمل الثوري، يغذي حرب التحرير بالفعالية والاستمرارية، لكونه يشكل قوة الوحدة العمالية الممثلة لمختلف الشرائح الاجتماعية والفئات النشيطة، هذا التمثيل الاجتماعي الواسع، يكوّن العصب الحي بل هو حجر الزاوية لأية حركة احتجاجية، والأطر النقابية تعكس بحق هذا النسيج الاجتماعي للنقابة الجزائرية: عطا الله بن عيسى من القطاع الصحي، وبوعلام بورويبة من سكة الحديد، وعلي يحي عبد المجيد مندوب سابق في الكونفيدرالية العامة للشغل، ورابح جرمان من قطاع الموانئ[47]، كما تمكن الاتحاد من التغلغل في العديد من الأوساط المهنية ذات الكثافة العمالية العالية مما جعله يستقطب أغلبية الشغيلة الجزائرية؛ فنجده في قطاع البريد والعمارة وسكك الحديد والموانئ وصناعة الحديد والصلب، ومتواجد بقوة في عمالة الجزائر ووهران[48]، وتحوّلت المركزية النقابية إلى حركة احتجاجية يستهدف النقابيون الجزائريون من خلالها توسيع نطاق الثورة على جبهتين: جبهة المقاطعة والإضراب، وجبهة التحدّي والقتال.

نظرا للدور الرائد الذي يقوم به الاتحاد في تجنيد العمال لمصلحة العمل الاحتجاجي والثوري، اعتقلت سلطات الاحتلال مجموعة من الأطر النقابية يومي 2 و24 ماي 1956م[49]، ونظرا لأهمية العمل النقابي في دعم مسار الثورة، أعطى مؤتمر الصومام عناية قصوى للحركة العمالية، حيث أكدت أرضيته الصادرة في 20 أوت 1956 على أهمية النقابة الجزائرية، وعلاقة دور العمال الجزائريين بتفعيل العمل الثوري، ونصت على ما يلي: "ينبغي لطبقة العمال أن تساهم مساهمة أقوى نشاطا يكون لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع وفي قوتها ونجاحها

النهائي، ويعمل الاتحاد العام للعمال الجزائريين على إخراج الأجراء من الظلمات إلى النور، ومن الغموض إلى الوضوح، ومن الانتظار والإحجام إلى الإقدام والسير إلى الأمام[50].

كثفت النقابة الوطنية من نضالها الوطني، ودعت بحزم إلى تصعيد النشاط الاحتجاجي والرفع من إرادة العمال لدعم عمليات ثورة التحرير، وفي هذا المجال أعلن الاتحاد يومي 1 و13 نوفمبر 1956م أيام نضال واحتجاج، وكانت نهاية ديسمبر 1956م أكثر دموية وعنف ضد النقابيين الجزائريين[51]، ولكن الالتزام الكبير بالقضية الوطنية لدى العمال والنقابيين، وتحليهم بالصبر والصمود مكنهم من اختراق قمع المستعمر، وزوّدهم بالطاقة الكافية والقدرة اللازمة لمواصلة مسيرة الكفاح[52].

3- حرص المركزية النقابية على شعبية الثورة التحريرية: عملت الكونفدرالية العامة للشغل باعتبارها أقوى تنظيم نقابي فرنسي في الجزائر باستمرار على حصر مطالب الحركة العمالية في إطارها الاجتماعي دون الجانب السياسي، وهذا ما جعل أداء الكونفيدرالية مقصّرا على كرامة وسيادة العمال الجزائريين على الإطلاق، وانتهج الاتحاد العام للنقابات الجزائرية منذ تأسيسه في جوان 1954م منهج الكونفدرالية الوصية عليه.

بعد تأسيسه في 24 فيفري 1956م، وضع الاتحاد العام للعمال الجزائريين مسألتين في مقدمة اهتماماته الأساسية، تتعلق المسألة الأولى بالنضال من أجل الاستقلال الوطني، والمسألة الثانية تعني مباشرة هيكلة العمال الزراعيين داخل المركزية النقابية[53]، ومن هذا المطلق فإن واقعية الاتحاد هي أساس شعبيته التي يستمدّها من العمال والحرفيين والفلاحين وسائر الطبقات الاجتماعية، وبالتالي يصبح الاتحاد مصدر دعم وقوة لمعركة الكفاح المسلح، وقد أحدث ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين ضجة بعيدة المدى، واضطرابا عنيفا في صفوف الكونفيدرالية العامة للشغل التي انصرف العمال عنها انصرافا كليا[54].

اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، واستمر نشاطها واتسعت شعبيتها، وذلك بفضل تضحيات الوطنيين وحنكة المسيرين وبسالة المقاتلين وإرادة المناضلين، وقد حرصت المركزية النقابية على توسيع القاعدة الشعبية للثورة مما يضمن لها سندها الشعبي ودعمها البشري اللذين يمكّناها من مواصلة الكفاح التحرّري إلى غاية الاستقلال، ولذلك فقد أنجبت تلك القاعدة الشعبية لحرب التحرير أطرا نقابية ونخبا سياسية من أمثال عيسات أيدير وعبان رمضان وغيرهما، فكانوا من خيرة قادة الثورة ورجالاتها الأكفاء، وكان تفكيرهم

السياسي يتسم بالواقعية، وينطلق من وضعية الجزائر الاقتصادية والاجتماعية والحقوق والمصالح المحرومة منها[55]، واتجهت مساعي المركزية النقابية نحو توثيق الصلة بين جميع مكوّنات المجتمع وثورته التحريرية.

إن الإستراتيجية المحكمة التي اتبعتها الهيئات المسيرة لنشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين هي التي مكنته من توسيع قاعدته الشعبية وتعبئتها لفائدة الكفاح الوطني المسلح، وتستند هذه الإستراتيجية في تقديرنا على عاملين أساسيين: تمثل العامل الأول في الالتزام المبدئي للمركزية النقابية منذ تأسيسها بالقضية الوطنية، أما العامل الثاني فهو حرصها القوّي والوطني على تنمية العمل المشترك بين الاتحاد وجبهة التحرير الوطني لدعم نجاح الثورة، وأكد هذا التوجه المناضل النقابي رابح جرمان سنة 1956 حيث قال: "إننا نعمل بشكل مشترك ودائم مع قيادة جبهة التحرير الوطني، ولكن طبيعة عملنا تفرض علينا أن يكون نشاطنا نشاطا مباشرا وبمنأى عن السرية والكتمان، وعلى هذا الأساس كانت النقابة دوما حزبا على مستوى العمال، ولقد كان معظم المسؤولين النقابيين من مناضلي جبهة التحرير الوطني[56].

من هنا يبدو واضحا أن الحركة النقابية حركة عمالية وطنية تعمل في اتجاه جبهة التحرير الوطني، لأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ببرنامجه أصبح جزءا من كيان الجبهة لأنهما يحملان برنامجا مشتركا وتوجها تحرّريا واحدا هو برنامج الثورة، بل هو بيان أول نوفمبر الذي توحدت حوله معظم شرائح المجتمع الجزائري؛ فدعم النقابيين للعمل الثوري والتفاف الجماهير على اختلاف جغرافيتها ومشاربها حول المقاومة الوطنية المسلحة يعبر بلا ريب عن احتضان الشعب لثورته من جهة، وإعطاء الصبغة الشرعية والشعبية للكفاح الوطني المسلح من جهة أخرى.

يشكّل التفاف الفئات الاجتماعية حول الثورة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني الطاقة المحرّكة لمسيرتها التحرّرية والدعامة الشعبية الضامنة لاستمراريتها، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار سنة 1956م بحق منعطفا تاريخيا للنقابة الجزائرية، لأنه تم خلالها تعاطي فعلي للعمال والنقابيين مع الثورة حيث اتخذت بعض القيادات مواقف وطنية شجاعة لإجهاض المناورات الاستعمارية؛ فقد وظفت الحكومة العامة آليات دقيقة وأدوات محكمة من انتخابات ونقابات مناوئة قصد عزل العمال والنقابيين وكل الجماهير الشعبية عن مسيرة الثورة، وجاءت ردود

فعل المناضلين والنقابيين الوطنين قوية على المواقف الفرنسية المناوئة للثورة حيث قرّروا مقاطعة الانتخابات التي دعا إليها رئيس الحكومة الفرنسية أدغار فور (EDGARD FAURE).

وعّبر عن موقف الرفض وبشكل مبكر أحد قيادي الحزب الشيوعي الجزائري المناضل النقابي لخضر قايدي بقوله: "لن نشارك في الانتخابات المزمع إجراؤها يوم 2 جانفي 1956م، وهذا الموقف موقف كل الديمقراطيين التقدّميين"[57]، وأكد هذا الخط الثوري للنقابة الجزائرية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين المناضل النقابي علي يحي عبد المجيد أحد مؤسّسي الاتحاد بقوله: "علينا أن ننظم أنفسنا وليكن نضالنا مفتوحا ومعلنا، وأن تكون نقابتنا في مستوى كل النقابات الوطنية والدولية من أجل محاربة الاستغلال، والعمل على تحقيق حرية الشعوب المضطهدة، كما يجب أن نؤكد علانية دعمنا المطلق للكفاح من أجل الاستقلال، وهذا الموقف هو في صالح جبهة التحرير الوطني، ولذلك يجب تجنيد كل الشرائح الاجتماعية لهذا الغرض ولتحقيق هذا الهدف[58]. بناء على تصريحات القياديين النقابيين رابح جرمان وعلي يحي عبد المجيد يمكن القول أن المركزية النقابية هي حريصة كل الحرص على ربط الصلة بين القاعدة النقابية والثورة التحريرية مما سيزيد في توثيق الركيزة البشرية للكفاح الوطني المسلح، وبالتالي تستطيع الثورة أن تحقق لنفسها ذاتيتها الشعبية التحرّرية، وهو المشروع الأساسي الذي كان يسعى إليه الاتحاد العام من خلال الخطاب النقابي الوطني في العديد من اللقاءات، وتعمقت الثورة في وجدان الجماهير، وبلغت شعبيتها نقطة الأوج إبان سنة 1956م، وصارت ثورة تحرّرية شعبية تعكس انشغالات الفئات العمالية وطموحات الشرائح الاجتماعية ولم يقو على جيش المستعمر بكل ترسانته أن يضع حدّا لهذا السيل الثوري الجماهيري.

لقد تكوّنت منظمات جماهيرية ومهنية موالية لجبهة التحرير الوطني- كالاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين واتحاد النساء الجزائريات، إضافة إلى الكشافة الإسلامية الجزائرية والاتحاد الوطني للتجار الجزائريين[59]- وفرت الجماهير الكادحة والفئات العمالية القاعدة الشعبية للثورة، شجع ذلك الدعم الجماهيري للكفاح الوطني المسلح عناصر النخبة الوطنية للانضمام إلى المدّ الثوري المتزايد، وانضمت إلى الثورة عناصر من ساسة حزب الشعب الجزائري وهم المركزيين، وقد كان فيهم حملة الشهادات العلمية العليا أمثال ابن خدة وحملة الشهادات الثانوية أمثال عبد الحميد مهري ومحمد يزيد وسعد دحلب وعبان

رمضان، كما انضم للثورة الدكتور محمد الأمين دباغين، ثم فرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس والمحامي أحمد بومنجل، ثم شيوخ جمعية العلماء، وبالتدريج انضم إلى الثورة عدد من الطلبة المتطوعين والصحافيين والمعلّمين والسياسيين في الجزائر وخارجها[60].

فرضت الثورة التحريرية الكبرى شرعيتها، وانتزعت لنفسها شعبيتها بفضل توجّهها الإيديولوجي الاستقلالي وبعدها التحرّري ووزنها الحضاري، وعلى هذا الأساس لم يكن الكفاح الوطني المسلح مجرد صراع عسكري مع المحتل فحسب، بل تجاوز الأمر ذلك لكون الثورة حملت في طياتها أكثر من رسالة للجزائريين والعالم الخارجي.

إن إيديولوجية الثورة إيديولوجية تحرّرية منبثقة من بيان فاتح نوفمبر 1954م، ألا وهي الكفاح بجميع الوسائل لتحقيق الهدف المنشود، وهو الاستقلال، وتكوين دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية، وظلّت جبهة التحرير وفية لهذا المبدأ طوال سنوات الحرب[61].

الخاتمـــة: لقد استطاعت الحركة النقابية الجزائرية أن تطوّر عملها الوطني، وترتقي به من إطاره الاجتماعي العمالي المطلبي إلى مستواه النضالي التحرّري، ويتبين هذا المنعطف التاريخي في النتائج التي تمّ التوصل إليها وهي على النحو الآتي:

1- انضمام الجماهير الكادحة والشرائح الاجتماعية النشيطة إلى النقابات الفرنسية سمح لفئات العمال من ممارسة حقهم النقابي، ولو تحت الوصاية النقابية الفرنسية، ممّا حرّرهم من قيود الحظر النقابي حسب قانون الأهالي.

2- تحوّل بعض العمال الجزائريين داخل التنظيمات المطلبية الفرنسية إلى أطر نقابية أمثال عيسات أيدير ورابح جرمان وبوعلام بورويبة وعطا الله بن عيسى ولخضر قايدي وغيرهم من الأطر التي ستحمل لواء الاستقلالية النقابية قريبا.

3- بروز تنافس نضالي وطني على أشده بين الحزب الشيوعي الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية حول استقطاب قواعد الحركة العمالية الوطنية، وأثمر هذا التجاذب السياسي الوطني رفع مستوى النضج السياسي لدى الطبقة العاملة، وانصراف الشرائح الاجتماعية نحو تقوية نشاط الحركة الوطنية الجزائرية.

4- اندلاع الثورة التحريرية المباركة في الفاتح من نوفمبر 1954م غيّر معادلة الصراع، وحفّز الكفاح المسلح العمال والنقابيين الجزائريين على الإسراع إلى تحقيق السيادة النقابية،

وأدى لهيب الثورة المتأجج إلى انتكاس جماعات الوصاية والولاء، وسبّب في النهاية اختفاء الاتحاد العام للنقابات الجزائرية الموالي للكونفيدرالية العامة للشغل.

5- إن قناعة النقابيين الجزائريين بحتمية الكفاح المسلح جعلهم يلتزمون أكثر بمشروع السيادة النقابية ويعملون من أجله، وعلى هذا الأساس بات أكيدا لدى النقابيين الجزائريين أن مسار الاستقلالية النقابية والكرامة العمالية لا يتجسد إلا في ظل جزائر مستقلة، ولذلك رفض العمال الجزائريون كل مشروع لا يخدم المسألة الوطنية، ولا يلبّي مطلب السيادة الكاملة برفضهم لمشروع سوستيل، وردّ عليه جيش التحرير والشعب الجزائري بالهجوم التاريخي على الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م بقيادة البطل زيغود يوسف.

6- عجلت حرب التحرير الوطنية بولادة مشروع الاستقلالية النقابية الذي حوّله النقابيون الجزائريون من حلم واعد إلى مكسب خالد، فأعلنوا في 24 فيفري 1956م تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ردّا على أصحاب نقابات الولاء والوصاية من جهة، وعلى التنظيم النقابي المناوئ الذي أسّسه المصاليون في 14 فيفري 1956م، والمتمثل في الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين من جهة أخرى، وبعد تأسيس المركزية النقابية تضاعف عطاء الثورة بسند عمالي قوي أخذ يعمل فيه النقابيون الجزائريون على جبهتين: جبهة القتال لمؤازرة جيش التحرير الوطني، وجبهة المقاومة الاحتجاجية المتمثلة في تكثيف الإضرابات لتعطيل مصالح الكولون وتخريب الاقتصاد الاستعماري حيث عبّر العمال الجزائريون عن موقفهم الاحتجاجي الداعم للكفاح المسلح بإضرابهم الوطني يومي الخامس جويلية والفاتح نوفمبر سنة 1956م.

7- أصبحت الحركة النقابية القاعدة الشعبية للثورة، والطاقة البشرية المغذية للكفاح التحرّري من خلال العمليات القتالية والإضرابات النوعية التي يقوم بها العمال، من ضمنها إضراب الخامس جويلية 1956م، وقد دفع هذا العمل الاحتجاجي بقيادة مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 إلى الإشادة بالدور المتميز للنقابيين الجزائريين، مما شجع الحركة النقابية الجزائرية على فتح جبهة جديدة تمثلت في شن حرب اقتصادية على المحتل تجسدت أهميتها في إضراب الثمانية أيام سنة 1957م.

الهوامـــش:

(1) Farès (Mohamed), Aissat Idir ,documents et témoignages sur le syndicalisme algérien éd.e.n.a.l , Alger (année non citée) , pp 56 - 57

(2) Isnard (Hildébert) , géographie de la colonisation ,éd. P.u.f, Paris, France, 1971, p63

(3) Déclaration de Draréni Mohamed , délégué clandestin du F.L.N. , in l'ouvrier algérien n°2 , mai 1956

(4) القرضاوي (يوسف)، الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا، مكتبة رحاب، الجزائر، **1988**، ص **65**

(5) نصر (محمد عبد المعز)، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، **1981**، ص ص، **69 - 76**

(6) نفس المرجع، ص ص **107 - 117**

(7) Stora (Benjamin) , Messali Hadj , éd. Rahma , Alger , 1991 , p 210

(8) العلوي (محمد الطيب)، جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر، مجلة أول نوفمبر، العدد **53**، الجزائر **1984**، ص **30**

(9) شهدت بلدية سيدي عيش بعمالة قسنطينة إضرابا عن الطعام في**30** أفريل **1954** قام به المنجميون والفلاحون في مسيرات احتجاجية جابوا فيها شوارع المدينة وعبروا عن سخطهم لسياسة الظلم والاستغلال والتميز العنصري (أنظر بن ذياب صص**118-119**)

(10) الزبيري (محمد العربي)، الثورة الجزائرية في عامها الأول، م.و.ك.، الجزائر، **1984**، ص **55**

(11) Collot (Claude), Henri (Jean-Pierre), le mouvement national algérien, textes 1912 - 1954, 2ème éd., o.p.u, Alger, 1981, pp 326-327.

(12) Harbi Mohamed, le F.L.N, mirage et réalité 1954-1962, éd J.A, France, 1980, p89

(13) عمراني (عبد المجيد)، في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، منشورات الحبر، الجزائر **2001** ، ص **104**

(14) الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص ص **252- 253**.

(15) قاسم نايت بلقاسم (مولود)، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، ط (1) ، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة الجزائر **1983**، صص **61- 87**

(16) Gallissot (René), Aux sources du syndicalisme algérien, in quotidien d'Oran, 27 février 2006, p5

(17) Bourouiba Boualem, les syndicalistes algériens leur combat de l'éveil à la libération 1936-1962 , éd. Dahleb, e.n.a.g, Alger, 2001, p 200

(18) لونيسي (رابح)، إيديولوجية الثورة التحريرية بين النظرية والتطبيق ، دار الغرب، وهران، **2005** صص**99- 105**

(19) أركون، الفكر العربي، المرجع السابق، ص**49**.

(20) من مناضلي وشهداء الحركة النقابية الجزائرية، عن مجلة الثورة والعمل، عدد خاص، نوفمبر **1984** صص**8- 16**

(21) Jeanson (Colette et Francis) , l'Algérie hors la loi ,e.n.a.g. , Alger , 1993 , p 193

(22) نجار (عمار)، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، دار الحكمة، الجزائر، **2000**، ص **125**، راجع كتاب : ( Benjamin Stora , Messali Hadj , pp 210 - 211)

(23) بوطمين جودي( الأخضر)، لمحات من تاريخ الجزائر ، ط (2) ، م.و.ك.، الجزائر، **1987**، ص **12.**

(24) Agéron, vers un syndicalisme national en Algérie1946-1956, in r.h.m.c. bibliothèque nationale de France, 1990, pp 454-455.

(25) Farès, Aissat Idir, op.cit, pp 15-22.

(26) Gallissot (René) , « Le mouvement ouvrier s'inscrit dans la situation coloniale » in EL -Watan , 26 février 2007 , p

(27) تروزين محمد، "وصف اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954"، عن مجلة أول نوفمبر، ع. 53 1981، صص51-61

(28) تروزين، المرجع السابق، ص ص 58 - 59
(29) نفس المرجع، ص 59
(30) El Moudjahid , n° 58 , 1954 , p 40 - 41
(31) Ibid , p 41
(32) La République Algérienne , 12 novembre 1954
(33) L'Algérie Libre , 5 novembre 1954
(34) Alger Républicain , 4 novembre 1954
(35) Alger Républicain , 5 novembre 1954
(36) El Moudjahid , n° 58 , op.cit. , p 41
(37) Ausaresse (Paul), Services Spéciaux en Algérie 1955-1957, France Perrin, 2001, p 42
(38) Thénault (Sylvie) , une drôle de justice , les magistrats dans la guerre d'Algérie éd.la découverte , Paris , 2001 , p2
(39) حمانه (البخاري) ، فلسفة الثورة الجزائرية ، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005، ص111.
(40) Débats parlementaires , in j.o.r.f. ,12 novembre 1954
(41) Bulletin d'études et informations syndicales algériennes n° 1 , op.cit. , 1er mars 1955 , p 13
(42) A.C.B.S. , Syndicat des ouvriers mineurs et assimilés de la compagnie Mokta-El-Hadid , résolu tion du conseil syndical , boite n° 69 , 4 décembre 1955.
(43) L'Humanité du 3 novembre 1954 , et du 18 novembre 1955
(44) El Moudjahid , n° 56 , op.cit. , p 42
(45) بركات درار (أنيسة) ، أدب النضال في الجزائر 1945– 1962، م.و.ك.، الجزائر، 1984، ص 198
(46) El Moudjahid , op.cit. , p 42
(47) عباس محمد، الثورة الجزائرية 1954ـــ1962 نصر بلا ثمن، دار القصبة للنشر، الجزائر2007 ص192.
(48) Gallissot (René) , le maghreb de traverse , éd.Bouchène , France , 2000 , p 125
(49) Ibid , p 125
(50) El Moudjahid , op.cit. , p 43
(51) المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، ج3، ط2، م. و. ك، الجزائر، 1988، ص257.
(52) Gallissot , op.cit. , p 125
(53) Djéghloul (Abdelkader) , huit études sur l'Algérie , e.n.a.l. , Alger , 1986 , p 102
(54) مقتطفات من برنامج الصومام 20 أوت 1956، النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، ص34.
(55) غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص293.
(56) Farès , Aissat Idir , op.cit. , p 62
(57) Bulletin d'études et informations syndicales , n°5 , décembre 1955 , p 2
(Voir aussi le quotidien de l' u.g.s.a. , le travailleur algérien , n°15 , du 15 / 12 / 1955 )
(58) Farès , op.cit , pp 61 - 62
(59) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص83– 84.
(60) نفس المرجع، ص 122.
(61) بن خدة (بن يوسف) ، شهادات ومواقف ، دار المنعمان ، الجزائر، 2004 ، ص 133.